



# كيف نستفيد من أموالنا المنهوبة؟

الممارسات المثلى لإدارة الأصول المُستردة

# كيف نستفيد من أموالنا المنهوبة؟

## الممارسات المثلى لإدارة الأصول المُستردة

صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية

الطبعة الأولى/سبتمبر 2014

تصميم: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

6 شارع دار الشفا، جاردن سيتي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202) +

www.eipr.org - info@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة  
ويحق إعادة نشرها مع ذكر المصدر وذلك في غير الأغراض الربحية  
بموجب رخصة المشاع الإبداعي ، الإصدار 3.0 غير الموطنة  
[www.creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0](http://www.creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0)  
نستخدم الخط الأميري الحر [amirifont.org](http://amirifont.org)



كتب هذا التقرير الباحثون في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية : أسامة دياب،  
الباحث بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ومحمد الشيوحي، الباحث في ملف  
العدالة الانتقالية ويارا سلّام \* مسئولة ملف العدالة الانتقالية. وقام أشرف حسين  
بالمراجعة الفنية، وأنجز أحمد الشبيني التدقيق اللغوي.

وتود المبادرة المصرية أن تخص بالشكر روبن كارانزا، مدير برنامج جبر الضرر -  
المركز الدولي للعدالة الانتقالية - على تعاونه المشكور في تقديم المساعدة  
والاستشارة في مراحل البحث والكتابة المختلفة.

---

\*يارا سلّام المحامية ومسئولة ملف العدالة الانتقالية في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، محتجزة منذ 21 يونيو 2014 قيد المحاكمة بعد ان قبضت عليها اجهزة الامن المصرية قرب مسيرة إحتجاجية في حي مصر الجديدة في القاهرة وتم تحويلها للمحاكمة. ورغم انها باحثة معروفة في مجال حقوق الانسان وحصلت على جائزة دولية وكان يمكن الافراج عنها مع استمرار محاكمتها ما زالت يارا سلام محتجزة في سجن القناطر قرب القاهرة حتى وقت صدور هذا التقرير حيث من المقرر ان تنعقد جلسة محاكمتها يوم 13 سبتمبر. وكانت يارا قد ساهمت في كتابة التقرير قبل تاريخ القبض عليها.

## مقدمة

شغلت قضية استرداد الأموال المنهوبة موقع القلب من ثورة الأيام الـ 18 التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك في 2011. وتدل هتافات من قبيل: «يا مبارك يا طيار، جبت منين 70 مليار»، التي ترددت بعد قيام صحيفة «الغارديان» بنشر مقالة تُقدّر ثروة مبارك بـ 70 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup> لتدل على أن قضايا الفساد ساعدت في تعميق المعارضة ضده في يناير/فبراير 2011. كان فساد نظام مبارك معروفاً وذائعاً، لكن تقديره رقمياً (رغم المبالغة في التقدير) سمح للناس رغم كل شيء بالشروع في حساب نصيب كل مواطن، إذا ردت إليهم الأموال المنهوبة. ومع ذلك فقد أثبت الواقع أنه أقسى وأصعب من تلك الحسابات البسيطة، وثبت بمضي الوقت أن استرداد أموال نظام مبارك لم يكن مهمة خالية من المتاعب.

يقول الواقع إن مصر تمتلك نحو مليار دولار (أو ما يزيد قليلاً على سبعة مليارات من الجنيهات المصرية) من الأصول المجمدة في أنحاء العالم، والمشتبه في أنها من عوائد الفساد الخاصة بنظام مبارك، بما في ذلك ما في سويسرا والمملكة المتحدة وإسبانيا وهولندا وفرنسا. وقالت كندا بدورها: إنها قامت بتجميد 4,3 مليار دولار من الأصول الخاصة بالحكومات الديكتاتورية في مصر وتونس وليبيا وسوريا، دون تقديم كشف حساب لكل بلد على حدة.<sup>2</sup> والرقم مرشح لزيادة كبيرة إذا أضيفت إليه الأصول المجمدة داخل مصر، لكن الرقم الأكبر على الإطلاق قد يتعلق بعوائد الفساد التي تم بالفعل «ردها إلى نيابة الأموال العامة».<sup>3</sup>

علاوة على هذا فقد عملت صفقات التصالح مع أعضاء نظام مبارك على تزويد الاقتصاد بالسيولة التي تمس حاجته إليها، وانتهت بعض تهم الفساد بالتصالح والتسوية المالية.<sup>4</sup> ومع هذا، وعلى الرغم من الصفقات العديدة والمبالغ المالية الكبيرة، إلا أن الشفافية غابت عن الكيفية التي تم بها صفقات التصالح تلك، وعن مدى دستورتها ومشروعيتها، وتأثيرها الاقتصادي.<sup>5</sup>

لا يتوافر سوى أقل القليل من المعلومات حول كيفية عقد الصفقات واستغلال الأموال. وقد تم التعجل في التصالح في مصر، ولم يقدم سوى إسقاط التهم في مقابل السيولة النقدية، دون إمعان التفكير في طرق لتعظيم منافعها الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك فمن الضروري أن نلاحظ أن معظم الأموال المنهوبة لم يرد حتى الآن، مما يعني استمرار وجود فرصة لاتخاذ إجراءات تصحيحية، بشرط توافر الإرادة السياسية لها.

Inman, P. (2011). Mubarak family fortune could reach \$70bn, says expert. Available: <http://www.theguardian.com/world/2011/feb/04/hosni-mubarak-family-fortune>. Last accessed 19th Feb 2014

The Canadian Press. (2012). Canada froze \$4.3B in assets to support Arab Spring. Available: <http://www.cbc.ca/news/canada/canada-froze-4-3b-in-assets-to-support-arab-spring-1.1175811>. Last accessed 16th Feb 2014

3- عبدلاتي (2012): النيابة تسترد 9,6 مليار جنيه استولى عليها كبار رجال الأعمال وبينهم عز والمصري ورشيد وكامل وجرانة، متاح في: <http://www.ahram.org.eg/Ar-chive/1080/2012/11/11/25/182528.aspx>

Ahram Online. (2013). Egypt receives \$174 mln on reconciliation with Mubarak figures. Available: <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/64940/Business/Economy/Egypt-receives--mln-on-reconciliation-with-Mubarak.aspx>. Last accessed 16th Feb 2014

5- لم تنشر الحكومة معلومات تذكر عن صفقات التصالح، وقد قامت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية برفع الدعوى رقم 59439 أمام المحكمة الإدارية للمطالبة بتحسين الشفافية والإفصاح عن صفقات التصالح من جانب الحكومة.

وغني عن القول، أن الفساد له عواقب وخيمة على المجتمع، ومن آثاره السلبية العديدة: تشجيع التضخم، وخفض قيمة العملة المحلية، وتشويه الأسواق وتخصيص الموارد، والعمل على زيادة الفقر وانعدام المساواة في الدخل، وتقليل الموارد الضريبية، وعلى رأس هذا كله تشويه الدور الأساسي للحكومة، وتقويض شرعية الحكومات.<sup>6</sup> ومن ثم فإنه من حسن التدبير أن تستغل عوائد الفساد المستردة في إصلاح الأضرار التي سببتها ممارسات الفساد.

إن عوائد الفساد المستردة - إذا أحسن استغلالها - قد تمثل أداة قوية في مكافحة الفساد والتنمية. ويتمتع كل من الفساد والتنمية بأثر تراكمي على المجتمع، ومن ثم فإن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للفساد تتجاوز قيمة الأموال المنهوبة، وعلى هذا فإن الأموال من منظور تنموي تتمتع بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية:

«نحن نرى أن الأموال لا تمثل محض مبالغ نقدية إستراتيجية أو أرقاماً خاملة، بل إنها تحتوي بالأحرى على طاقة للعمل. وهي طاقة لا تتحقق قبل أن يطلقها الاستثمار الحصيف. ومن ثم فإن الأموال تمثل طاقة لخلق الرخاء».<sup>7</sup>

وقد ثارت جدالات عديدة حول كيفية إدارة عوائد الفساد المستردة بحيث تعظم قيمتها التنموية، إلا أن أحد أكبر العقبات أمام إعادة توطين عوائد الفساد هو: «سيادة الدولة المستقبلية»، حينما توجه إليها إرشادات حول كيفية إنفاق الأموال المستردة وأوجه ذلك الإنفاق - إذ تحمل تلك الإرشادات خطر الظهور بمظهر التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة.<sup>8</sup>

غير أن مسألة السيادة تطرح تحدياً آخر، حيث تتعاضد المخاطر إذا كانت الحكومة فاسدة أو ضعيفة في مواجهة الفساد، مما يعرض الأموال المستردة لخطر الإهدار والضياع مرة أخرى داخل قنوات الفساد نفسها، دون أن يستفيد منها ضحايا الفساد. فما أسهل أن تعود الأموال ثانية إلى جيوب من سرقوها في البداية، أو عائلاتهم أو شركائهم، أو توصيلها على أي نحو آخر، يُفقدتها أثرها التراكمي، دون ضمانات لاستغلال عوائد الفساد لصالح ضحايا الفساد.

في بيرو، على سبيل المثال، أنفقت الأموال المستردة على تصنيع أزياء رسمية جديدة لأفراد الشرطة والتأمين على حياتهم. كما تم دفع مبلغ لا يقل عن 400 ألف دولار كأتعاب قانونية في سبيل استعادة الرئيس ألبرتو فوجيموري من تشيلي. وتلقت وزارة الداخلية أكثر من 9 مليون دولار لتسديد مقابل الإجازات لأفراد متقاعدين وفي الخدمة على السواء.<sup>9</sup>

وفي نيجيريا، واجهت الأموال المستردة من الدكتاتور المتوفى ساني أبانثا مصاعب في التحول إلى مشروعات تنموية تفيد من هم في أمس الحاجة إليها، وطراً الكثير من التأخيرات والمشروعات المتوقفة، لكن حتى المشروعات المكتملة كانت تعاني «رداءة الصناعة، والمخرجات التي تتطلب ترميمات كبرى بعد وقت قصير من انتهاء بنائها». وعلاوة على هذا فقد عجز المجتمع المدني عن ممارسة الرقابة للصيقة على المشروعات،

Ignasio Jimu. (2009). Managing Proceeds of Asset Recovery: The Case of Nigeria, Peru, the Philippines and Kazakhstan . Available: [http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working\\_papers/Managing\\_Proceeds\\_of\\_AR\\_Final.pdf](http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working_papers/Managing_Proceeds_of_AR_Final.pdf). Last accessed 16th Feb 2014

Report by Ugolor, D., Nwafor, A. and Nardine, J.H. on behalf of the Nigerian Network on Stolen Assets, 'Shadow Report on the PEMFAR Monitoring Exercise' (2006) (page 4), available at [http://www.evb.ch/cm\\_data/Report\\_Abacha.pdf](http://www.evb.ch/cm_data/Report_Abacha.pdf)

8- حضر الباحث الجلسة الثالثة للمنتدى العربي لاسترداد الأموال في لندن في سبتمبر 2013، وكان من الجدالات التي ثارت داخل فريق العمل المعني بإدارة الأموال المستردة الجدال حول كيفية استغلال «سيادة الدولة» كحجة لتجنب مراقبة الانتخابات، ومراقبة إنفاق الأموال المستردة، إلخ.

Jimu, I. (2009). Managing Proceeds of Asset Recovery: The Case of Nigeria, Peru, the Philippines and Kazakhstan . Available: [http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working\\_papers/Managing\\_Proceeds\\_of\\_AR\\_Final.pdf](http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working_papers/Managing_Proceeds_of_AR_Final.pdf)

لأن الحكومة لم تقدم أو نصح قائمة بالمشروعات الممولة من الأموال المستردة.<sup>10</sup> وبهدف تجنب هذه السيناريوهات، يدعو العديد من الخبراء ومنظمات المجتمع المدني إلى رقابة أكثر تشدداً على عملية الإنفاق، لضمان ذهاب عوائد الفساد المستردة إلى ضحاياه، وعودتها بالفائدة على المهتمين أفراداً وجماعات.

وجدير بالملاحظة أيضاً، أن الحسبة البسيطة المتمثلة في توزيع الأموال بالتساوي على عموم المواطنين تعني أن نصيب الفرد الواحد من كل مليار جنيه، في أمة تعدادها 90 مليوناً، سيصل إلى 11 جنيهاً مصرياً. ومن هنا فإننا ندفع بالحجة التي تقول بأنه، مهما كانت ضخامة الأموال المستردة، فإن مجرد ردها إلى الخزانة العامة لاستغلالها في صرف تعويضات شخصية سيقبل من تأثيرها ويحرمنا تحقيق قدر من العدالة عن طريق إنفاقها على هؤلاء الذين تضرروا من الفساد أكثر من سواهم.

ومن المسائل الهامة الأخرى فيما يتعلق بالتعويضات، مسألة كيفية تعريف «الضحايا». هل نفكر في ضحايا الانتهاكات المادية ذات الطبيعة البدنية، من قبيل التعذيب أو الاغتصاب أو القتل، إلخ، أم ندرج بينهم أيضاً المهتمين على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وهل هناك فوارق بينهم أصلاً؟

وبصفة عامة، يجري النظر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في أحيان كثيرة، على أنها: «حقوق من الدرجة الثانية» - لا تقبل الإنفاذ أو التقاضي، ولا تحقق إلا «تدريجياً»، وبمضي الوقت.<sup>11</sup> علاوة على هذا، ورغم الاعتراف «الرسمي» المتساوي في القانون الدولي لحقوق الإنسان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، مع الحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى، إلا أن هناك هرمية لا يمكن إنكارها على الصعيد العملي. توصف مجموعتي الحقوق كلتيهما ب«العالمية، وعدم القابلية للانتقاص، والاعتمادية المتبادلة».<sup>12</sup> ومع ذلك، يبدو أن هناك تركيزاً عملياً على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، مما يضعها على قمة هرم الحقوق.

وبحسب وثائق الأمم المتحدة، يعود انقسام مجموعتي الحقوق في عهدين [وثيقتين] مختلفين إلى مفاوضات سياسية في عملية الصياغة تتعلق أساساً بمسائل التنفيذ.<sup>13</sup> لقد أدت عملية الصياغة إلى عدة اختلافات بين العهدين، ومن أهم الاختلافات الجديرة بالملاحظة الاختلاف في المصطلحات، فإلزام الدول الأطراف في المادة 2(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يخضع لتوافر الموارد، وهو إلزام ب«التمتع التدريجي». أما التزامات الدول في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيصاغ على نحو مختلف، حيث تتعهد الدول الأطراف ب«احترام وكفالة» [الحقوق المنصوص عليها].

ويحتج البعض، كما يفعل الناشط الحقوقي الأمريكي آريه ناير، بأن الحقوق المدنية والسياسية: «يجب أن تعني نفس الشيء في كل مكان من العالم»، أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: «فن الحتم أن تطبق بطرق مختلفة باختلاف الأماكن»، بسبب مدى توافر الموارد.<sup>14</sup>

وقد كانت الحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية على السواء في القلب من ثورة 25 يناير. ورغم أنه بوسع المرء أن يربطها بقوة الدفع المصاحبة

10- المصدر السابق.

Fact Sheet No.16 (Rev.1), The Committee on Economic, Social and Cultural Rights - 11

The Vienna Declaration and Program of Action, the World Conference on Human Rights, 25 June 1993 <http://www.ohchr.org/EN/Profession-12allInterest/Pages/Vienna.aspx>

13- تعليقات على نص مسودة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، Document A/2929 [http://www2.ohchr.org/english/issues/opinion/articles1920\\_ic-cpr/docs/A-2929.pdf](http://www2.ohchr.org/english/issues/opinion/articles1920_ic-cpr/docs/A-2929.pdf) p.8

Social and Economic Rights: A Critique, Aryeh Neier, The Human Rights Brief, the American University Washington College of Law. Link to -14 the article: <http://www.wcl.american.edu/hrbrief/13/2neier.pdf>

للاحتجاج على وفاة خالد سعيد بأيدي رجال الشرطة بعد تعذيبه، إلا أن إضراب عمال المحلة الكبرى في 6 أبريل بسبب انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف الطعام، يعد بدوره علامة فارقة على الطريق إلى ثورة 2011. غير أن الأنظمة المتعاقبة لم تقض على أيٍّ من هذه الانتهاكات، فقد ظلت الاحتجاجات المتعلقة بحقوق العمال تتم في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفي عهد مرسي، وفي ظل النظام الحالي، كما ظلت قضايا التعذيب تُتكشف للعيان. أما آلية التعويض الوحيدة التي أنشأتها الحكومة، وهي المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة، فقد خصصت فقط لمن «قتلوا» أو «أصيبوا» في بعض أحداث الثورة لا غير.<sup>15</sup> ولم تُتكفل الحكومة بأية آليات تعويضية تُصدي لانتهاكات الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. كما ميزت حكومات ما بعد الثورة بين الجرائم ذات الطبيعة المادية، وذات الطبيعة الاقتصادية، وأكدت الحكومات المصرية أن: «التصالح»، لن يتم إلا في القضايا التي لا تنطوي على مقتل متظاهرين، وبالتحديد قضايا الفساد والاستيلاء على الأموال العامة.

وأخيراً فإن أحد الجدلالات الهامة يتعلق بمصير ومآل الأموال المستردة، وما إذا كان ينبغي ردها للخزينة العامة أو إنفاقها في تعويضات فردية أو تعويضات مجتمعية، وهو ما ستم مناقشته لاحقاً بالتفصيل. ويهدف الفصل الأول من هذه الورقة البحثية أيضاً إلى استكشاف الطرق التي اتبعتها بلدان أخرى في استخدام الأموال المستردة، وكيف تمت تعبئة المجتمعات المحلية لاسترداد الأموال. لن يقتصر هذا القسم على تغطية التعويضات عن انتهاكات الدولة، بل سيتطرق أيضاً إلى الأطراف غير الحكومية. وقد قصدنا من هذا إلى إضافة منظور مختلف للجدال، وإبراز تأثير قرارات الأطراف الحكومية وغير الحكومية على المجتمعات. أما الفصل الثاني فسوف يركز على السياق المحلي في مصر، وحالة الأموال المجمدة، وكيف يمكن للتعبئة المجتمعية أن تساعد في الضغط على الحكومات الأجنبية حتى تعيد الأموال لاستخدامها في برامج التعويض عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

15- كلف المجلس برعاية من قتلوا أو أصيبوا في الأحداث التالية: 25 يناير-24 مارس 2011، واشتباكات أحداث 9 أبريل في التحرير، وماسبيرو في أكتوبر، ومحمد محمود في نوفمبر، وفض اعتصام مجلس الوزراء في ديسمبر 2011.

## الفصل الأول:

# تمويل التعويضات من عوائد الفساد المستردة: خبرات دولية

يتولى هذا الفصل من الورقة البحثية النظر في أمثلة من بلدان أخرى استخدمت الأموال التي استردتها من بلدان أجنبية في تعويض الضحايا، والكيفية التي اتبعتها المجتمعات المحلية للتعبة من أجل إعادة توطين الأصول. وهناك عدة بلدان تم فيها استغلال النجاح في إعادة توطين الأصول لتمويل برامج تعويضية، وبلدان أخرى ما زالت تخوض غمار العملية، إلا أنها مهدت الطريق بالفعل لاستغلال الأموال عند استردادها. والبلدان التالية هي القلة التي يمكن استخدامها كأمثلة على كيفية تحقيق هذا:

## 1 - أمثلة مختصة ببلدان محددة:

### ليبيا

مع بدء الثورة الليبية في 15 فبراير 2011، تصاعدت المخاوف الدولية بسبب تزايد العنف. وفي 26 فبراير 2011 أصدر مجلس الأمن الأممي «القرار 1970 (2011)»<sup>16</sup> الذي أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض حظراً على التسليح وفرض المنع من السفر على 16 شخصية،<sup>17</sup> وجمد أصول ست شخصيات تشغل أرفع المناصب في الحكومة الليبية وفي قواتها الأمنية، علاوة على أشخاص وثيقي الصلة بالنظام الحاكم.<sup>18</sup>

وتقرر الفقرة 17 من القرار أن: «على كافة الدول الأعضاء أن تجدد دون إبطاء جميع الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة على أراضيها، التي تؤول ملكيتها أو السيطرة المباشرة أو غير المباشرة عليها إلى الأفراد أو الكيانات الواردة أسماؤهم في الملحق 2 لهذا القرار... [التشديد من عند المؤلف]». كما تشير الفقرة 18 إلى أن الأصول المجمدة بموجب الفقرة 17 «ستتم في مرحلة لاحقة إتاحتها لشعب الجماهيرية العربية الليبية ولصالحه [التشديد من عند المؤلف]».

UN Security Council Resolution 1970 (2011), 26 February 2011, S/RES/1970 (2011), [http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?sym=-16&bol=S/RES/1970\(2011\)](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?sym=-16&bol=S/RES/1970(2011))

17- ملحق 1 لقرار مجلس الأمن 1970 (2011).

18- ملحق 2 لقرار مجلس الأمن 1970 (2011).



وحتى بداية 2012 كانت لجنة العقوبات بمجلس الأمن الأممي قد صرحت بالإفراج عما يقرب من 19 مليار دولار.<sup>19</sup> وبحسب تقرير لمجلس الأمن، قامت الحكومة الليبية في 2 يونيو 2012 بإنشاء لجنة لاسترداد الأموال<sup>20</sup> لتنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى التبع والتحديد والسعي إلى استرداد الأصول الليبية الموجودة بالمخالفة للقانون في حوزة الأشخاص المعينين وغيرهم من الرعايا الليبيين في الخارج، سواء كانت مجمدة بأيدي دول أعضاء في الأمم المتحدة أو مخفية بمعرفة رعايا وكيانات من الليبيين.<sup>21</sup> وفي 24 نوفمبر 2013، أصدرت الحكومة الليبية قراراً (رقم 403/2013)<sup>22</sup> بإنشاء لجنة أخرى لتنسيق إجراءات تسليم وتسليم الأموال المستردة.

ومع وجود نقص في المعلومات المتعلقة بالمبلغ الإجمالي للأموال المستردة، أو كيفية استغلالها، وبحسب أخبار ترددت في سبتمبر 2011، إلا أن المملكة المتحدة نقلت نقدية تعادل 1,55 مليار دولار، قيل إنها استغلت في تسديد رواتب العديد من موظفي القطاع العام، بينهم ممرضات وأطباء ومعلمون ورجال شرطة، كما استغلت في تقديم المعونات للاجئين النازحين بفعل النزاع، وفي دفع أثمان أدوية وإمدادات غذائية.<sup>23</sup> وذكرت تقارير إخبارية أيضاً أن ألمانيا طلبت الموافقة على الإفراج عما قيمته مليار يورو من الأصول المجمدة، بينما كانت فرنسا تنوي رفع التجميد عن نحو 5 مليار يورو للمساعدة في دفع مقابل معونات إنسانية، والمحافظة على انتظام الخدمات الضرورية في ليبيا.<sup>24</sup>

## الفلبين

في فبراير 2014 تمكنت الفلبين من تسلم ما لا يقل عن 624 مليون دولار من سويسرا، من أموال الديكتاتور الذي حكم زمناً طويلاً، وهو فرديناند ماركوس، بعد عملية قانونية طويلة وشاقة.<sup>25</sup> أشرفت السلطات السويسرية على اختيار الاستثمارات التي تستغل فيها الأموال، وأصدرت إحدى المحاكم السويسرية قراراً<sup>26</sup> فيما يخص قضية ماركوس، يلزم بتوزيع ثلث الأموال المستردة على «آلاف الفلبينيين الذين عانوا في أثناء نظام الأحكام العرفية كضحايا لانتهاكات حقوقية ارتكبتها قوات أمن الديكتاتور».<sup>27</sup>

وفي 28 يناير 2013، تبني البرلمان الفلبيني «قانون تعويض ضحايا حقوق الإنسان والاعتراف بهم لسنة 2013»، (وأدخله الرئيس الفلبيني حيز التنفيذ بالتصديق عليه في 25 فبراير 2013).<sup>28</sup> ويعمل القانون على تعويض الأشخاص «الذين انتهكت حقوقهم الإنسانية على أيدي أشخاص

UN Security Council, S/2012/163, 20 March 2012, para. 196 [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/2012/163](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2012/163) -19

20- القرار رقم 34/2012 لمجلس الوزراء الليبي.

UN Security Council, S/2013/99, 9 March 2013, [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/2013/99](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2013/99) -21

22- انظر الملحق \*\*

RAF flies £140m unfrozen cash assets to Libya, BBC News, 1 September 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/uk-14734420> -23

24- المصدر السابق.

25- لمزيد من المعلومات عن النتائج الزمنية للأحداث المؤدية إلى إعادة التوطين في الفلبين، انظر: UNODC and the World Bank “Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan” (June 2007) p.21 <https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/world-bank-and-unodc-to-pursue-stolen-asset-recovery.html>

26- ATF 123 II 595, cons. 7 c -26

Working Paper No 6: “Managing Proceeds of Asset Recovery: The Case of Nigeria, Peru, the Philippines and Kazakhstan”, Ignasio Jimu, Inter- national Center for Asset Recovery, [http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working\\_papers/Managing\\_Proceeds\\_of\\_AR\\_Final.pdf](http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working_papers/Managing_Proceeds_of_AR_Final.pdf), p. 13 -27

Congress of the Philippines, Fifteenth Congress, Second Regular Session, House of Representatives, H. No. 5990, “An Act Providing Compensation to Victims of Human Rights Violations During the Marcos Regime, Documentation of Said Violations, Appropriating Funds Therefor and for Other Purposes”. <http://www.gov.ph/2013/02/25/republic-act-no-10368> -28

يتصرفون بصفة رسمية و/أو من ممثلي الدولة، بشرط ارتكاب الانتهاكات في الفترة من 21 سبتمبر 1972 حتى 25 فبراير 1986 (منذ إعلان ماركوس للأحكام العرفية وحتى خلعه).<sup>29</sup> وتشمل الانتهاكات التي يغطيها القانون: الاعتقال و/أو الاحتجاز التعسفي، والإصابات البدنية، والتعذيب، والقتل، أو انتهاك حقوق إنسانية أخرى لأي شخص يمارس حقوقاً مدنية أو سياسية على يد شخص يتصرف بصفة رسمية و/أو من ممثلي الدولة، والاختفاء القسري أو غير الطوعي، وأية قوة أو تهيب أديا إلى النفي القسري للشخص من الفلبين، وأي فعل من أفعال القوة أو التهيب أو الخداع أدى إلى الاستيلاء غير القانوني على نشاط تجاري أو مصادرة أملاك أو احتجاز المالك أو عائلته أو حرمان شخص من مورد رزقه بأيدي ممثلين للدولة [التشديد من عند المؤلف]، وأي فعل أو سلسلة من الأفعال تتسبب فيما يلي أو في ارتكابه و/أو إجراءاته: اختطاف أو استغلال أطفال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم لأفعال مناوئة لنظام ماركوس، وارتكاب جرائم جنسية بحق ضحايا حقوقيين تم احتجازهم و/أو في سياق إجراء عمليات عسكرية و/أو شرطية، وغير ذلك من الانتهاكات و/أو الإساءات المشابهة أو المعادلة لما ورد أعلاه، بما في ذلك تلك التي يعترف بها القانون الدولي.<sup>30</sup>

وفي هذه القائمة بالانتهاكات التي يغطيها القانون، لا تذكر انتهاكات الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية صراحة إلا مرة واحدة، وهي: «الاستيلاء على نشاط تجاري أو مصادرة أملاك أو احتجاز المالك وعائلته أو حرمان شخص من مورد رزقه بأيدي ممثلين للدولة». فالقانون في معظمه يغطي انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، مما يوحي بهرمية لا يصح أن توجد فيما يتعلق بمظالم الضحايا والناجين. ومع ذلك فثمة باب مفتوح في المجموعة الأخيرة من الانتهاكات، لأنها تذكر «الانتهاكات و/أو الإساءات... بما في ذلك تلك التي يعترف بها القانون الدولي»، وهو ما يمكن الدفع بأنه يشمل على الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتطرق القسم رقم 7 من القانون إلى مصدر التعويضات: «سيكون مبلغ 10 مليارات يسو إضافة إلى الفوائد المستحقة عليها والتي تشكل جزءاً من الأموال المدفوعة لحكومة جمهورية الفلبين بموجب الأمر الصادر في 10 ديسمبر 1997 من المحكمة الفدرالية السويسرية العليا، الذي أفتت محكمة الفلبين العليا بأنه نهائي وتنفيذي، في قضية الجمهورية ضد سانديجانبيان، بتاريخ 15 يوليو 2003 (رقم 152154) بصفتها ثروة ماركوس غير المشروعة التي صودرت لصالح جمهورية الفلبين، هو مصدر التمويل الرئيسي لتنفيذ هذا القانون».

## بيرو

تم إنشاء صندوق خاص لضبط استخدام الأصول المصادرة<sup>31</sup> من فوجيموري وشركائه الأقربين، Fondo Especial de Administración del Dinero Obtenido Ilícitamente en Perjuicio del Estado (FEDADOI) وهو ما بلغ 180 مليون دولار على مدار فترة 5 سنوات بدأت في 2011.<sup>33</sup> وبموجب القانون الحاكم للصندوق، «تم استغلال الأموال المستردة في إجراءات لمكافحة الفساد وللتقاضي خارج الحدود على السواء، بما في ذلك تقصي الحقيقة والتعويضات».<sup>34</sup>

29- المصدر السابق، القسم 3. تعريف المصطلحات (ج).

30- المصدر السابق، القسم 3. تعريف المصطلحات (ب).

31- لمزيد من المعلومات عن النتائج الزمنية للأحداث التي أدت إلى إعادة توطين الأموال في بيرو، انظر UNODC and the World Bank "Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan" (June 2007) p.20 <https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/world-bank-and-unodc-to-pursue-stolen-asset-recovery.html>

32- ويعني اسم الصندوق بالعربية: «الصندوق الخاص لإدارة الأموال المتحصلة دون وجه حق وضد مصالح الدولة».

UNODC and the World Bank "Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan" (June 2007) p.25 -33

34- "Plunder and Pain: Should Transitional Justice Engage with Corruption and Economic Crimes?", Ruben Carranza, The International Journal of Transitional Justice, Vol. 2, 2008, 310-330, p. 324 <http://ictj.org/plunder-pain-should-transitional-justice-engage-with-corruption-and-economic-crimes>

وقد التزم إنفاق الأموال المستردة في بيرو، ظاهرياً، بإجراءات الموازنة المعيارية، إلا أن «تخصيص الموارد لم يتقرر من جانب البرلمان بل قرره مجلس مكون من 5 أعضاء ومعرض لتأثير المصالح الخاصة».<sup>35</sup> وفي غياب مجموعة واضحة من أوجه الإنفاق المقررة سلفاً، تم استغلال الأموال في: «دعم الموازنة المالية السنوية للهيئات التي كان لها عضو معين في مجلس الصندوق».<sup>36</sup> وعلى سبيل المثال، تلقت وزارة الداخلية أكثر من 9 ملايين دولار في 2004 واستغلت في دفع مقابل الإجازات المتأخرة من السنوات المالية 1995 و1996 لأفراد الشرطة المتقاعدين والعاملين على السواء.<sup>37</sup>

## نيجيريا

بعد وفاة الجنرال ساني أباتشا (الذي كان رئيس البلاد من 1993 حتى 1998) أمر خلفاؤه بتحقيقات أدت إلى استرداد<sup>38</sup> بعض الأصول التي نهبها من المال العام. وقامت الحكومة باستخدام مبلغ إجمالي وصل إلى 800 مليون دولار نقداً من أفراد عائلة أباتشا وشركائه في مشروعات إسكانية وتعليمية في ولايات نيجيريا الـ36 جميعاً، كما استعيد مبلغ آخر قدره 505,5 مليون دولار من سويسرا إلى نيجيريا.<sup>39</sup> وقد أدى التفاوض بين سويسرا ونيجيريا إلى اتفاق على تخصيص الأموال المستردة لمشروعات لصالح الفقراء، مما نتج عنه تخصيصها لقطاعات التعليم والصحة والبنية الأساسية (الكهرباء والطرق والمياه).<sup>40</sup> قامت منظمات من المجتمع المدني بمراقبة مشروعات مختارة، وذكرت في تقريرها عدة عوامل منعت ترجمة الأموال إلى تنمية أساسية تفيد المجتمعات المحلية، ومنها غياب حسن النية، والفساد، والمشروعات الوهمية.<sup>41</sup> إلا أن عملية المراجعة من جانب منظمات المجتمع المدني اتسمت بالجزئية، لأن الحكومة لم تسمح بالتفتيش العيني الكامل بسبب غياب الوصول إلى قائمة كاملة بالمشروعات الممولة من الأصول المستردة.<sup>42</sup>

## 1 - 2 التعبئة المجتمعية والتعويضات:

من تأمل الأمثلة السابقة يتضح أن التعبئة والنشاط المحليين حول قضية التعويضات عن انتهاكات الماضي لم يتمكنوا في أحيان كثيرة من استغلال استرداد الأموال كأساس لحملتهما. وبخلاف بضعة أمثلة قليلة فإن الحركتين لا تتقاطعان بالضرورة. ويرجع هذا جزئياً إلى المسارات المتوازية التي تتبعها حركتا حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، إذ تميل الأولى إلى إيلاء الأفضلية لحقوق السلامة البدنية، بينما تركز الأخيرة إلى حد بعيد في قضايا الحوكمة. ويظل الربط بين استرداد الأموال وبرامج التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مساراً قلماً يتم استكشافه للدول الخارجة من أوضاع نزاعية أو قمعية.

UNODC and the World Bank “Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan” (June 2007) p.24 -35

UNODC and the World Bank “Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan” (June 2007) p.25 -36

37- المصدر السابق.

38- لمزيد من المعلومات عن التتابع الزمني للأحداث التي أدت إلى إعادة توطين الأموال في نيجيريا، انظر UNODC and the World Bank “Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan” (June 2007) p.19 <https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/world-bank-and-unodc-to-pursue-stolen-asset-recovery.html>

Working Paper No 6: “Managing Proceeds of Asset Recovery: The Case of Nigeria, Peru, the Philippines and Kazakhstan”, Ignacio Jimu, Inter- national Center for Asset Recovery, [http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working\\_papers/Managing\\_Proceeds\\_of\\_AR\\_Final.pdf](http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working_papers/Managing_Proceeds_of_AR_Final.pdf), p.7

40- المصدر السابق.

41- المصدر السابق، ص 9.

42- المصدر السابق.

ولعل آليات العدالة الانتقالية هي الأقدر على تحسين أوجه القصور في حركة حقوق الإنسان، فبادرات العدالة الانتقالية، كجهد يسعى إلى كشف الطبيعة الإجرامية لنظم سابقة، يتعين عليها: «بالضرورة أن تأخذ في حسابها السياق الأوسع»<sup>43</sup> لانتهاكات التي تسببت في حدوث القمع أو النزاع. وبهذا الغرض ينبغي النظر إلى استرداد الأموال المنهوبة على أيدي طغاة سابقين كوسيلة هامة للجمع بين جهدين متداخلين: برامج التعويضات والمبادرات التنموية. إلا أن أمثلة التبعئة المجتمعية الموجهة نحو الوصول إلى موارد تخصص للتعويضات لم تتمكن دائماً، على مر التاريخ، من الاندماج التام في عملية استرداد الأموال، التي عادة ما تنسج بطابع شديد التخصص وتعتمد على التقاضي في بلدان أجنبية. ومع ذلك فهناك بضعة أمثلة جديرة بالذكر للتبعئة المجتمعية الرامية بالتحديد إلى الحصول على تعويضات.

## إكسون موبيل في آتشيه

في 2001 قام الصندوق الدولي لحقوق العمال برفع دعوى على شركة البترول الأمريكية إكسون موبيل نيابة عن 11 من القرويين الإندونيسيين من إقليم آتشيه. تم رفع الدعوى أمام محكمة فدرالية أمريكية، وجاء فيها أن الشركة تواطأت على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تتعلق باستخدام أفراد عسكريين إندونيسيين في خط الغاز الطبيعي ومحطة التكرير بمنطقة أرون.<sup>44</sup> ورغم انصباب المزايم على انتهاكات السلامة البدنية فإن القضية لا تخلو من دلالة بسبب تضمينها لأصول تجارية مملوكة لدولة غريبة. كما أنها تلفت النظر أيضاً إلى دور الأطراف الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان، وصعوبة محاسبتها.

وقد كانت المزايم المقدمة بحق إكسون موبيل تتعلق بقرار الشركة الاستعانة بضباط عسكريين إندونيسيين كأفراد أمن. وقد ارتأى المدعون أن إكسون موبيل: «كانت تعلم أو كان عليها أن تعلم بالانتهاكات الحقوقية للجيش الإندونيسي بحق شعب آتشيه».<sup>45</sup> أما منطقة أرون التي وقعت بها العملية فقد تضررت بشدة من جراء النزاع الانفصالي بقيادة «حركة آتشيه الحرة» مع الجيش الإندونيسي. ودفع الضحايا بأن أفعال إكسون موبيل تسببت في تفاقم النزاع وفي الكثير من الأضرار البيئية، وأخفقت في تقليل الفقر في المنطقة، وبأن الأرض قد تم نزع ملكيتها دون تعويضات ملائمة.<sup>46</sup> لقد أدت أعمال إكسون موبيل في آتشيه إلى «تبرير العسكرة واسعة النطاق لشمال آتشيه»<sup>47</sup> ومن ثم فقد شكلت توطؤاً مع الانتهاكات الحقوقية التي يرتكبها الجيش الإندونيسي في المنطقة.

وقد شق المدعون مسارات ثلاثة كأساس قانوني للدعوى في الولايات المتحدة: محكمة التعويضات للأجانب، وقانون حماية ضحايا التعذيب، إضافة إلى محكمة التعويضات العرفية عن الوفاة والاعتداء بطريق الخطأ، ضمن مسارات أخرى.<sup>48</sup> وحكمت المحكمة الفدرالية الجزئية بعدم

Albin-Lackey, C. (2013). Corruption, Human Rights, and Activism: Useful Connections and their Limits in "Justice and Economic Violence in -43 Transition", ed. Dustin Sharp: Springer, New York, pp 139-163

Schonhardt, S. (2013), Indonesians sue ExxonMobil in US court. Available: <<http://www.globalpost.com/dispatch/news/regions/asia-pacific/indonesia/130424/aceh-exxonmobil-us-court-human-rights-abuses>> Last accessed: 18 March 2014

Business & Human Rights Resource Centre , n.d., Case profile: ExxonMobil lawsuit (re Aceh). Available: <[http://www.business-human-rights.org/Categories/Lawlawsuits/Lawsuitsregulatoryaction/LawsuitsSelectedcases/ExxonMobillawsuiteAceh?sort\\_on=effective](http://www.business-human-rights.org/Categories/Lawlawsuits/Lawsuitsregulatoryaction/LawsuitsSelectedcases/ExxonMobillawsuiteAceh?sort_on=effective)> Last accessed: 20 March 2014

International Centre for Transitional Justice et.al. (2008). A Matter of Complicity?ExxonMobil on Trial for its Role in Human Rights Violations in Aceh. Available <<http://ictj.org/publication/matter-complicity-exxon-mobil-trial-its-role-human-rights-violations-aceh#UyrjWr-5AZy>> Last accessed: 20 March 2014

47- المصدر السابق، ص 11.

48- المصدر السابق، ص 12.

جواز المطالبة بتعويضات بموجب القانونين الأولين، في الأغلب بسبب ضغوط سياسية من الحكومة الأمريكية التي كانت مترددة في فقدان حليف هام في المنطقة، فقررت المحكمة أن حكماً كهذا سيعيد مأساً بالسيادة الإندونيسية.<sup>49</sup> ومع ذلك فقد تم السماح بالمضي قدماً في الدعوى أمام محكمة التعويضات العرفية. وفي أعقاب عدد من جولات الاستئناف والكثير من المساومات القانونية، ما تزال القضية منظورة أمام إحدى محاكم واشنطن «لتحديد الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها».<sup>50</sup> علاوة على هذا فقد قامت محكمة استئناف واشنطن في 2011 بإعادة السماح بالنظر في مطالبة المدعين بموجب قانون التعويضات للأجانب، وكذلك قانون حماية ضحايا التعذيب.

وتتمثل دلالة قضية إكسون موبيل في آتشييه فيما تقدمه من مساهمة لعمليات العدالة الانتقالية في إندونيسيا. لقد ركزت عملية إعادة الإعمار فيما بعد النزاع في آتشييه على إعادة دمج المحاربين السابقين، ولم يحصل الضحايا السابقون إلا على القليل من الاهتمام. وظهر غياب الإرادة السياسية ومحدودية المحاسبة القضائية على الجرائم التي ارتكبتها الجيش في إندونيسيا ما بعد سوهارتو. لكن قضية إكسون موبيل تمثل أكبر فرصة للتحقيق في النزاع في آتشييه ومنح الاعتراف لضحايا الجيش الإندونيسي، وبطريق غير مباشر ضحايا الشركات الدولية في أوضاع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فهي تمثل الجهود التي يقودها الضحايا لإداعة مظالمهم في سياق غياب الإرادة السياسية المحلية لمكافحة الإفلات من العقاب. علاوة على هذا فإن قضية إكسون موبيل تتيح الفحص الجدي للروابط القائمة بين العوامل الاجتماعية-الاقتصادية وانتهاكات السلامة البدنية.

## الفلبين وأموال ماركوس

أدى ذبوع صيت الرئيس الفلبيني السابق فرديناند ماركوس وزوجته إيميلدا فيما مارساه من نهب وقسوة في حكم البلاد إلى جعلهما هدفاً للتقاضي بغرض استرداد المليارات المنهوبة لاستغلالها في تعويض الضحايا. في 1986، مع انهيار حكمه، فر ماركوس إلى هاواي وبقي هناك حتى وفاته في 1989. وكان ماركوس قد أودع ملياري دولار في أثناء حكمه في حساب بنك مريل-لينش في نيويورك، وبحلول أوان وفاته كان الحساب قد تضخم إلى ما يقرب من 35 مليار دولار.<sup>51</sup>

وفي أبريل 1986، رفعت دعوى قضائية على ماركوس من طرف مجموعة تضم نحو 10 آلاف مواطن فلبيني فيما يعرف بالدعوى الجماعية.<sup>52</sup> وتم رفع الدعوى أمام محكمة هاواي الفدرالية بموجب قانون تعويضات الأجانب، عن عمليات التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء القسري بين 1972 و1986<sup>53</sup>، كما أشير إلى حساب مريل-لينش كأصل لاستخدامه في الدعوى. وعقب وفاة ماركوس في 1989 استبدلت تركته بشخصه كمتهم. وكانت الحكومة الفلبينية الجديدة بقيادة كورازون أكينو تؤيد جهود الضحايا في تلك المرحلة.

وبعد محاكمات استمرت عدداً من السنوات، حكمت محكمة هاواي الفدرالية لصالح الضحايا في أحكام متنوعة صدرت في 1994 و1995، ومنحتهم تعويضات يقترب مبلغها من ملياري دولار.<sup>54</sup> وعند تلك النقطة أعلنت حكومة الفلبين أن حساب مريل-لينش لا يشكل جزءاً من

(Doe v ExxonMobil Corp., 393 F. Supp. 2d. 20 (D.D.C. 2005 -49

International Rights Advocates, n.d., John Doe v. ExxonMobil Corp, et.al. Available: <<http://www.iradvocates.org/case/asia-indonesia/john-doe--50-v-exxon-mobil-corp-et-al>> Last accessed: 20 March 2014

Samaha, A. (2013). The Fight for Ferdinand Marcos's Cash. Available: <<http://www.villagevoice.com/2013-08-21/news/ferdinand-mar-cos-cash/>> Last accessed: 20 March 2014

52- رفع الدعوى الحامي الأمريكي روبرت سويت الذي جمع التوقعات للدعوى الجماعية ضد ماركوس في الفلبين في 1986.

(Hilao v. Estate of Marcos, 103 F. 3d 767, 776 to 778 (9th Cir. 1996 -53

Basel Institute on Governance (2007). Chronology: Efforts to Recover Assets Looted by Ferdinand Marcos of the Philippines. Available: -54 <<http://www.assetrecovery.org/kc/node/609c7c27-a33e-11dc-bf1b-335d0754ba85.html.1>> Last access: 20 March 2014

أموال ماركوس ومن ثم فهو يخص الجمهورية. إلا أن المدعين دفعوا بالعكس، مفتتحين الجدل حول هوية صاحب الحق في أموال الديكتاتور السابق المنهوبة: الخزانة العامة ومن ثم الحكومة، أم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؟ وقد نلخص روبرت سويقت، المحامي المترافع عن الضحايا، هذه المعضلة ب: «إذا نجحت حكومة ما، في إثبات أن جميع الأموال الخاصة بديكتاتور سابق تؤول للحكومة، فإن: «ضحايا انتهاكات الحقوق لن يحصلوا على التعويض قط».<sup>55</sup>

إن قضية أموال ماركوس تمثل الصعوبات الكامنة في استعادة واستغلال أموال الطغاة المنهوبة في قضايا التعويضات، حتى في وجود صلة واضحة بين الاثنين. وتمثل المطالبات والمصالح المتنافسة قضية ينبغي لمحاولات التعبئة المجتمعية أن تأخذها في حسابها عند استرداد الأموال بغرض دفع تعويضات.

## الفصل الثاني

# كل شيء يبدأ من الوطن - حالة مصر

ينصب هذا الفصل على السياق المحلي في مصر، وعلى حالة الأصول المجددة، وكيف يمكن للتعبة المجتمعية أن تساعد في الضغط على الحكومات الأجنبية لإعادة الأموال بغرض تمويل برامج للتعويض عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يتعامل بالتحديد مع التعبة المجتمعية، وإشراك المجتمع في عملية استرداد الأموال كوسيلة لممارسة ضغط مستمر وممتد على واضعي السياسات حتى يتصرفوا بفاعلية وكفاءة أكبر. ومن شأن هذا في النهاية أن يوفر للحكومة صورة أفضل، ويساعدها في جمع الأموال اللازمة للبرامج الاجتماعية الرامية إلى تخفيف الفقر.

ويدفع روبن كارانزا، مدير برنامج العدالة التعويضية في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بأنه إذا تم الإعلان المسبق عن تخصيص الأموال المنهوبة المستردة لمشروعات لصالح الفقراء أو لضحايا الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، فن شأن هذا ليس فقط أن يشجع المبلغين على التقدم بشهاداتهم التي قد تكون مفتاح تقصٍ للحقائق في تحقيقات مكافحة الفساد،<sup>56</sup> بل أيضاً أن يوفر المزيد من الضغط المعنوي والجماهيري على الدولة المعنية حتى تتحرك.

تمثل الإرادة السياسية لكافة الأطراف المعنية مكوناً محورياً في أية عملية لاسترداد الأموال، وهي شرط مسبق لنجاحها. ويحتج بعض الخبراء بأن استرداد الأموال يتسم بالبطء في الدول النامية والمتقدمة على السواء. وتنسب المشكلة في أغلب الأحيان أو يلقي باللوم فيها على قصور القدرات، لكن دراسات متزايدة حالياً تبرز غياب الإرادة السياسية لإنشاء إطار قانوني فعال يتولى إيجاد الأصول المنهوبة وتجميدها ومصادرتها وإعادة توطينها، بصفته العامل المحوري ضمن أسباب بقاء استرداد الأموال، هي عملية شديدة البطء، وقصص النجاح فيها قليلة.<sup>57</sup>

وقد يكون مفيداً أن ننظر إلى غياب الإرادة السياسية لاسترداد الأموال المنهوبة من خلال إبراز السياق العام للمؤسسات والمسؤولين العموميين المكلفين باستردادها، كما يلاحظ إيفان بافليتيتش:<sup>58</sup>

من الجائز أن يفتر الحائزون على سلطة إجراء تغييرات مؤسسية إلى الإرادة اللازمة لإجرائها. فإذا قام مسؤولو الحكومة الفاسدون بزيادة قدرات واستقلال السلطات التحقيقية والنيابية والقضائية بغرض مكافحة الفساد والتطرق إلى استرداد الأموال المنهوبة، فإنهم بهذا لن يتخلوا فقط عن سلطاتهم ونفوذهم السياسي، وإنما يخاطرون أيضاً بفقدان مصادر للدخل والثروة. وبعبارة أخرى، سيتحولون إلى ضحايا لما حققوه من إنجازات.

Diab, O & El-Shewy, M. (2013). An Interview with Ruben Carranza. Available: <http://eipr.org/en/blog/post/2013/06/20/1738>. Last accessed 56  
31st Mar 2014

Pavletic, I. (2009). The Political Economy of Asset Recovery Processes . Available: [http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working\\_papers/Political\\_Economy\\_Final.pdf](http://www.baselgovernance.org/fileadmin/docs/publications/working_papers/Political_Economy_Final.pdf). Last accessed 23rd Feb 2014

58- المصدر السابق،

وإذن، سيتعامل هذا الفصل مع الفجوة بين الالتزام البلاغي الذي أبدته حكومات مختلفة باسترداد الأموال، والإرادة الحقيقية لتحقيقه. كما سيناقش إمكانية تجسير هذه الفجوة، مع تقديم الحوافز للمسؤولين والمؤسسات العامة، عن طريق تعظيم المزايا العائدة على المجتمع والحكومة من إقرار عملية فعالة لاسترداد الأموال.

## 1-1 - كم يبلغ حجم الأموال التي على المحك؟

يتعذر إيجاد إجابة دقيقة على هذا السؤال، لكن بوسعنا دون شك أن نقول بوجود المليارات من الجنيئات المصرية على المحك، كما توجد مليارات الدولارات المجمدة باسم مصر في عدة بلدان حول العالم، منها 750 مليون دولار مجمدة في سويسرا وحدها،<sup>59</sup> ونحو 85 مليون جنيه إسترليني مجمدة في بريطانيا، إضافة إلى مبالغ غير معلنة في إسبانيا وقبرص وهونج كونج وكندا وفرنسا. والإمكانية قائمة لتجميد المزيد من الأموال إذا ظهرت الإرادة السياسية في هيئة تعاون دولي وتحقيقات جديّة في الأموال المكتسبة بالمخالفة للقانون.

أعلن مكتب النائب العام في نوفمبر 2012 أنه تسلم ما يبلغ مجموعه 9 مليار جنيه مصري من الغرامات والتسويات المالية في قضايا الأموال العامة من فبراير 2011 إلى يوليو 2013، بحسب صحيفة الأهرام الحكومية.<sup>60</sup> إلا أن معظم هذه الأموال عاد إلى نفس السلطات الحكومية التي اختلست منها في البداية، مما عرضها لخطر الضياع مجدداً.

علاوة على هذا فإن الثروات المحصلة من صفقات التصالح مع رموز عهد مبارك يمكن أن توفر مبلغاً هائلاً من المال، فهناك عدة مليارات من الجنيئات المصرية المتاحة للاسترداد، حيث قام حسين سالم، رجل الأعمال، شريك مبارك، بعرض نصف ثروته التي تقدر بـ 11 مليار جنيه مصري مقابل إسقاط حكيم بالسجن يبلغ مجموعهما 22 عاماً، و4 مليار دولار من الغرامات والتعويضات في العام الماضي. في 4 نوفمبر 2012 أضيف حسين سالم إلى قائمة التجميد السويسرية (الأمر الصادر بتاريخ 11 فبراير 2011 فيما يخص الإجراءات التقيدية المفروضة على بعض الأفراد من جمهورية مصر العربية)<sup>61</sup> كما يظن أنه يملك ملايين الدولارات المجمدة في سويسرا وهونج كونج وإسبانيا.<sup>62</sup>

ومع ذلك فإن دور منظمات المجتمع المدني والإعلام هو أن تشرك أنفسها والمجتمع الأوسع نطاقاً في العملية، بدلاً من الوضع الراهن الذي تتم فيه مناقشة مصير تلك المليارات من الجنيئات المصرية في عزلة تامة عن الناس الذين يفترض أنها تخصهم.

ويؤكد السفير فالتين زيلفيجر، رئيس إدارة القانون الدولي العام في وزارة الخارجية السويسرية، أن وسائل الإعلام حين ترفع الوعي بالآثار المدمرة للفساد فهي تمارس على السلطات ضغطاً من أجل التحرك.<sup>63</sup> وبجوار وسائل الإعلام، يمكن للمجتمع المدني بدوره أن يقوم بدور حاسم في رفع الوعي بعملية استرداد الأموال لتحقيق الهدف نفسه، ألا هو الضغط على السلطات للتحرك وتحسين أدائها.

Swissinfo.ch and agencies (2013). Swiss hold on to Egyptian and Tunisian funds. Available: [http://www.swissinfo.ch/eng/politics/Swiss\\_hold\\_on\\_to\\_Egyptian\\_and\\_Tunisian\\_funds.html?cid=37573730](http://www.swissinfo.ch/eng/politics/Swiss_hold_on_to_Egyptian_and_Tunisian_funds.html?cid=37573730). Last accessed 24th Feb 2014

60- عبدلاتي (2012): النيابة تسترد 9,6 مليار جنيه، استولى عليها كبار رجال الأعمال، وبينهم عز المغربي ورشيد وكامل وجرائة، متاح في: <http://www.ahram.org.eg/Ar-chive/1080/2012/11/11/25/182528.aspx>

61- <https://www.news.admin.ch/message/index.html?lang=en&msg-id=51477>

Trew, B & Diab, O. (2014). The Crooks Return to Cairo. Available: [http://www.foreignpolicy.com/articles/2014/02/07/the\\_crooks\\_return\\_to\\_cairo\\_hussein\\_salem\\_egypt](http://www.foreignpolicy.com/articles/2014/02/07/the_crooks_return_to_cairo_hussein_salem_egypt). Last accessed 24th Feb 2014

63- Zellweger, V. (2011). Introduction. In: Thelesklaf, D. & Pereira P. G. Non-state actors in asset recovery. Bern: Peter Lang AG. xxvi



وثمة اعتقاد بأن أحد الأفلام الاستقصائية التي أنتجتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي.) في سبتمبر 2012<sup>64</sup> قد نجح في تعبئة الحكومة البريطانية لاتخاذ خطوات واضحة في اتجاه استرداد الأصول من نظام مبارك. وكتب «الفرونتلاين لندن كَلْب»، وهو النادي الإعلامي المرموق بلندن، في وصفه للبث الإعلامي لفيلم بي. بي. سي.: «مليارات مصر المنهوبة»: «وصل الخبر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أعلن دافيد كامبيرون عن إنشاء فريق بريطاني عامل جديد لاسترداد الأموال لصالح مصر وبلدان الربيع العربي».<sup>65</sup>

في غضون أسابيع من إذاعة الفيلم الذي يفضح تقاعس الحكومة البريطانية عن الكشف عن أصول مبارك الخبأة في بريطانيا للمرة الأولى، أعلن رئيس الوزراء البريطاني عن فريق عامل وممثل ادعاء مقيم للتعاون مع السلطات المصرية في جمع الأدلة وتعقب الأموال ومتابعة القضايا القانونية.

وفي سبتمبر 2012 قال كامبيرون:

وطالما أثرنا قضية الأموال المنهوبة فإن علينا أيضاً مسؤولية لمساعدة تلك البلدان على استرداد الأصول المنهوبة، التي هي من حقها، تماماً، كما أعدنا مليارات الدولارات إلى ليبيا. لأنه ببساطة لا يصح أن يظل الشعب المصري محروماً من تلك الأموال بعد رحيل مبارك بوقت طويل.

وأنا اليوم أعلن عن فريق بريطاني عامل جديد للتعاون مع الحكومة المصرية في جمع الأدلة وتعقب الأموال والعمل على تغيير قوانين الاتحاد الأوروبي ومتابعة القضايا القانونية التي من شأنها رد تلك الأموال المنهوبة إلى أصحاب الحق فيها: الشعب المصري.

لكن بعد 18 شهراً من هذه الخطبة العصماء، وبعد 40 شهراً من رحيل مبارك، بدأ الضغط يخفت، وما زال الشعب المصري محروماً من تلك الأموال.

## المحافظة على ضغوط مستدامة

والسؤال الملح هنا هو كيف يتم الحفاظ على الضغوط بطريقة مطولة ومستدامة، تتجاوز الغضب الشعبي المتقلب الناجم عن تحقيقات الإعلام الموسمية؟

قال روبن كارانزا، مدير برنامج العدالة التعويضية في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، للمبادرة: إن الرابط الخاضع للنقاش في تونس حالياً هو إمكانية استغلال الأموال المستردة من بن علي وعائلته لتمويل تعويضات للمجتمعات الموجودة في الأقاليم الداخلية، التي تم استهدافها بالقمع والتهميش في الماضي. وقد قرر كارانزا أن: «القضية هي أنه فور تحديد كيفية إنفاق الأموال المستردة وتفهم الجمهور لأنها ستنفق بالتحديد على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فإنني أعتقد أن بوسعك توليد ما يكفي من المساندة والدعم الجماهيري لهذا الهدف عما إذا قلت ببساطة إن تلك الأموال ستعود للخزانة العامة أو إلى الحكومة، لأن الجميع عندئذ سيشعرون بالقلق من تعرض تلك الأموال للضياع مجدداً من خلال الفساد».<sup>66</sup>

<https://www.youtube.com/watch?v=QJgH411ALxc> -64

<http://www.frontlineclub.com/bbc-arabic-screening-egypts-stolen-billions> -65

66- دياب، أسامة والشويبي، محمد (2013): مقابلة مع روبن كارانزا، متاحة على: <http://eipr.org/en/blog/post/2013/06/20/1738>. Last accessed 31st Mar 2014

ومع ذلك، ورغم قدرة التعويضات المجتمعية على استجماع مستوى معين من الضغوط على المدى المتوسط والطويل، وتقديمها لحجة أقوى بشأن الربط بين الفقر والفساد، فما زالت هناك بضعة نقاط يتطلب أخذها في الاعتبار قبل التطرق إلى الموضوع.

وفي المقام الأول فإن أحد أكبر التحديات المتعلقة بالتعويضات هي النجاح في إشراك الضحايا و/أو المجتمعات المحلية دون تقديم وعود كاذبة أو غير واقعية. فمن أسوأ الأمور التي يتعرض لها ضحايا الجرائم الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان والمجتمعات المستضعفة أن يبتث فيها الأمل المفرط بالمبالغة في الإمكانيات لمجرد تعبتهم ضد الحكومة. إن نبل الغاية في هذه الحالة لا يبرر اللجوء لمثل هذه الوسائل، ولا بد من إطلاع جميع الضحايا والمجتمعات المستضعفة على تقييم واقعي للموقف بقدر الإمكان.

وفي المقام الثاني، تحتاج معايير وأساليب اختيار الأفراد والمجتمعات الأجدد ببرامج التعويضات إلى أن تكون حريصة ومدققة. فمن الممكن أن يتباين ترتيب المناطق الأفقر إلى حد كبير مع أي تغير طفيف في المؤشرات. ففي ساحل العاج على سبيل المثال، عجز أكثر من 80 بالمئة من المناطق الفقيرة عن الاحتفاظ بنفس الترتيب عند تغيير المؤشرات المستخدمة في وضع خرائط الفقر في 1990.

وثالثاً، ينبغي ضمان عدم إنفاق الأموال على الخدمات الاجتماعية الأساسية التي يتعين على الدولة تقديمها في جميع الأحوال، أو أسوأ من هذا، أن تنفق في أوجه حكومية أخرى لا تفيد الفقراء بأي شكل. لقد ظهر في بيرو أن بعض عوائد الفساد المستردة قد أنفقت على أزياء رجال الشرطة ومقابل الإجازات والتأمين على حياة ضباط الشرطة. كما استغلت الأموال المستردة في دفع نحو 400 ألف دولار مقابل أتعاب التقاضي لإعادة توطين الرئيس السابق ألبرتو فوجيموري من تشيلي.

وقد سبق لمصر الشروع - على استحياء - في استهداف الفقر حسب تقسيمه الجغرافي، ففي 2001 بدأت الحكومة المصرية آنذاك خطة لمكافحة الفقر المجتمعي من خلال استهدافه الجغرافي. ورغم أن العديد من الخبراء اعتبروا أن البرنامج قد خانته التوفيق، إلا أنه وفر معطيات لا بأس بها عن التنمية البشرية في مناطق مصر الإدارية الـ 451.<sup>67</sup> من بين المناطق الـ 451، تم اختيار 58 على أنها الأكثر فقراً، بحسب خريطة الفقر المعدة حسب مؤشر التنمية البشرية على مستوى «المراكز». وصار هذا بدوره أساساً للبرنامج الحكومي لتطوير الألف قرية الأكثر فقراً في 2009.

وإذا حددت الحكومة تلك المناطق في الفترة السابقة على استرداد أي من الأموال المنهوبة فن شأن هذا أن يحافظ على جدوة الاهتمام بالموضوع، وهو أمر لا غنى عنه للنجاح. والأهم أنه سيمارس ضغطاً معنوياً على سلطات البلدان الأجنبية طالما عرفت أن الأموال ستستخدم لصالح الفقراء، وفي أهداف تنموية، وخاصة إذا تم تقديم ضمانات بالمراقبة من جانب أطراف ثالثة. وبالاستناد إلى بيانات من البنك الدولي، فيمكن لكل مليار دولار أن توفر وصلات مياه لـ 250 ألف مسكن، أو تبني 2500 كيلومتراً من الطرق الممهدة ذات الحارتين، بينما يمكن للمليون دولار أن توفر تطعيمات ضد الدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس لمليونين من الأطفال، أو توفر العلاج من فيروس نقص المناعة المكتسب لما يزيد على 6500 مريض سنوياً.

67- في الاستهداف الجغرافي يعمل التقسيم إلى وحدات جغرافية أصغر على تحسين جودة الاستهداف.

## ختام

تجربنا استقصاءات أجريت في سياقات مختلفة، مثل أوغندا وكبوديا، بأن ثمة رغبة قوية لدى الضحايا في رؤية إجراءات للعدالة الانتقالية، وهي تتخذ بهدف التصدي لقضايا الفقر.<sup>68</sup> ورغم هذا فإن الإطار العمومي للتعويضات في أدبيات العدالة الانتقالية يركز على تقديم التعويضات للضحايا الذين عانوا من انتهاك حقوقهم في السلامة البدنية، بينما يمنح القليل من الاهتمام لمن اضطروا لتحمل أوضاع الفقر بسبب القمع أو النزاع. ويمثل هذا مشكلة للدول الخارجة من أوضاع نزاعية أو قمع، حيث ينشأ انفصال بين العدالة الانتقالية (التي تركز في تعويض ضحايا انتهاك الحق في السلامة البدنية) وبين المسؤوليات المتوقعة من الدولة لانتشال مواطنيها من الفقر الناجم عن إخفاقها في تلبية واجباتها تجاه هؤلاء المواطنين.

إلا أن التقاطع قائم بشدة بين التعويضات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالأركان المادية لبرامج التعويضات - التعويض والجبر وإعادة التأهيل - تهدف كلها إلى تصحيح أخطاء الماضي والمساهمة في توفير الرزق في المستقبل. ورغم أن التعويضات لا تستهدف انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتحديد إلا أن الحجّة تقول: إن دفع التعويضات يمثل «اعترافاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انتهكت، بالتساوق مع الحقوق المدنية الأساسية الجاري التعويض عنها».<sup>69</sup> ومن ثم، فعلى سبيل المثال، تتلقى العائلات تعويضات عن فقدان أحد أفرادها، وكذلك عن فقدان عائلها. وعادة ما تخصص هذه التعويضات للأفراد، وتأتي في شكل مبلغ نقدي إجمالي يدفع مرة واحدة.

وتكمن مزايا نظام المبلغ الإجمالي في سرعته النسبية، بالنسبة للضحايا والحكومة على السواء.<sup>70</sup> فبالنسبة للأخيرة لا تتطلب العملية سوى القليل من المعاملات البيروقراطية، ويمكن استغلال تديرات مالية مؤقتة. أما الضحايا فهم يستفيدون من الوصول السريع إلى أموال تمس حاجتهم إليها. ومع ذلك يتسم هذا الحل بصلاحيته للهدى القصير، ولا يمكن اعتباره سياسة ذات أثر كبير على أرزاق العائلات والمجتمعات المتضررة من الفقر أو العنف.

بيد أن التركيز على التعويضات الفردية لا يخلو من إشكاليات، فعملية تحديد أشخاص بأعينهم، أو تخصيص الموارد اللازمة لدفع تعويضاتهم، تخاطر باختلاق دور الضحية أو استمراؤه. وبدلاً من استغلال الفترة الانتقالية لتحقيق في كيفية تسبب سياسات بعينها - اقتصادية وغيرها - في

Carranza, R. (2009), The Right to Reparations in Situations of Poverty, ICTJ Briefing. Available: <<http://ictj.org/publication/right-reparations-situations-poverty#Uyrhpl-5AZy>> Last accessed: 20 March 2014

.Roht-Arriaza, supra note 14, p.115 -69

70- المصدر السابق.

التهميش والقمع، ينصرف الاهتمام إلى مسألة تحديد الضحايا وتقرير المبالغ التي ستدفع لهم على سبيل التعويض.<sup>71</sup> إن إضفاء الصفة الفردية على التعويضات بهذه الطريقة يعني أن: «بعض الضحايا فقط سيتم دمجهم بالكامل في سردية المصالحة، وتعرض معاناة العديد من الضحايا الأحياء للإنكار أو الإقصاء إلى مستوى أدنى من الرمزية، نظراً إلى اعتبار معاناتهم إشكالية أو ملتبسة من الناحية السياسية».<sup>72</sup>

وعلاوة على هذا فإن التعويضات الفردية قد تعاني مشكلات تجعل منها في النهاية: «التقيض التام لفكرة التعويض»، ودفع المبالغ الإجمالية بالأخص يتطلب إنشاء قواعد بيانات للضحايا، مما يمثل إشكالية للعائلات التي لا تمتلك سجلات لذويها. كما أن التعويضات الفردية، والمبالغ الإجمالية بالأخص، تجر معها مخاطرة إضافية تتمثل في التفاوض عن فخص أو تحجيم الفساد والزبونية. فعند دفع مبلغ إجمالي للفرد مرة واحدة، تقتل المساحة المتاحة للتحقيق في كيفية تعرض مجتمعات بعينها للتهميش، إما بالقصد أو كأثر جانبي للمبادرات التنموية.

ومن هنا يمكن لبرامج التعويضات الجماعية أن تستكمل نقص التعويضات الفردية عن طريق توفير فرصة لإعادة هيكلة الكيفية التي تسبب تأثر مجتمعات كاملة بالسياسات القمعية. ومن ثم يمكن للتعويضات الجماعية أن تسمح باعتراف أكبر بمعاناة أولئك الذين لم يكونوا بالضرورة أهدافاً مباشرة للعنف أو النزاع. وحين ترد أسماء مناطق بعينها في تقارير لجان الحقيقة، يمكن للتعويضات الجماعية أن تفيد كافة أفراد تلك المجتمعات، بدلاً من الضحايا وحدهم. وقد كان هذا هو المنحى الذي سلكه المغرب، فكان القصد من وراء لجنة الحقيقة هناك أن تحدد المناطق التي وقعت ضحية انتهاكات جسيمة، وعجزت عن الوصول إلى المشروعات التنموية، واستضافت على أراضيها مراكز احتجاز غير قانونية.<sup>73</sup> وتمكنت اللجنة في النهاية من تحديد 11 منطقة من أصل 16، طلب منها بعد ذلك اقتراح مشروعات تنموية حتى تصدق عليها الدولة.

ويمثل الجانب الأخير أحد الجوانب الإيجابية الإضافية للتعويضات الجماعية، إذ إنه يشجع الضحايا على المشاركة في تطوير وتنفيذ برامج التعويضات، والمشاركة في القضايا المتعلقة بالفساد واسترداد الأموال المنهوبة، وبذا يقوي عملية التمكين المجتمعي، حيث يحصل الضحايا وأفراد المجتمع على فرصة القيام بدورهم كمواطنين، كما يضمن استجابة برامج التعويضات المتعهد بها لاحتياجات مستقبلها.

Miller, Z. (2008), Effects of Invisibility: In Search of the «Economic» in Transitional Justice, International Journal of Transitional Justice, Vol. -71  
2, 2008, pp. 266-291

Humphrey, M. (2002), The Politics of Atrocity and Reconciliation: From Terror to Trauma. London: Routledge Press, p.121 -72

Carranza, R. n.d., Comparing community reparations in Morocco, Peru and Indonesia (Draft). Available: <<http://goo.gl/i0pUuf>> Last accessed: -73  
20 March 2014